وزير الكهرباء لـ«الوطن»: يسمح باستجرار كميات أكبر من الطاقات المتجددة ويسهم في تشجيع الاستثمار بها

الرئيس الأسد يصدر قانوناً بجواز شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة

| عبد الهادي شباط

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٢١ القاضي بجواز شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة التي يمكن ربطها على شبكة النقل أو شبكة التوزيع إذا توافرت الإمكانات الفنية لذلك من أجل المساهمة في تنفيذ استراتيجية الطاقات المتجددة حتى عام ٢٠٣٠.

يهدف القانون إلى تشجيع تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة الكبيرة لإنتاج الكهرباء بما يمكّن المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء من شراء الطاقة المنتجة منها.

ونص القانون على جواز شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة التي يمكن ربطها على شبكة النقل أو شبكة التوزيع إذا توافرت الإمكانات الفنية لذلك، ووفق القواعد والشروط والاستطلاعات التي تضعها المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء وتعتمدها الوزارة بأسعار محددة تصدر بقرار من مجلس الوزراء في حال توافر فائض إنتاج المشتركين والمشتركين الرئيسيين الذين يعتمد استهلاكهم أساساً على الكهرباء المنتجة من مصادر توليد الطاقات المتجددة الخاصة بها والكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة المرخصة التي يمكن ربطها على شبكة النقل أو شبكة التوزيع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير الكهرباء غسان الزامل أن أهمية القانون ٢٣ الخاص بشراء الكهرباء من المشتركين في القطاع الخاص يأتي من أنه عدل المادة ٢٨ من القانون نفسه وسمح بشراء الكهرباء الناتجة عن الطاقات المتجددة من المشتركين على شبكات التوتر العالي وهذا ما يتيح شراء كميات حتى ٣٠٠ ميغا واط، في حين لم يكن مسموحاً شراء مثل هذه الكهرباء إلا من المشتركين على شبكات التوتر المنخفض والمتوسط وباستطاعة حدها الأعظمي ١٠ ميغا واط.

وأوضح الزامل أن ذلك سوف يسهم في تشجيع مشروعات الطاقات المتجددة من قبل المستثمرين وبيعها وتوريدها عبر منظومة الكهرباء عبر خطوط وشبكات النقل وفي المحصلة مشاركة القطاع الخاص في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء إلى جانب الجهد الحكومي الكبير في ذلك.

وأكد وزير الكهرباء أن ذلك لن يؤثر في تعرفة الكهرباء المطبقة لدى الوزارة وأن تحديد أسعار شراء الكهرباء الناتجة عن مشروعات الطاقات المتجددة يتم تحديده من رئاسة مجلس الوزراء بناء على دراسة ومقترحات تنفذها وزارة الكهرباء.

وبيّن الزامل أنه تم العمل بالقانون بدءاً من لحظة صدوره ونشره، منوهاً إلى أن عمر هذا المشروع (شراء الكهرباء من القطاع الخاص) ٢٥ سنة وهو العمر الفني والافتراضي لمشروعات الطاقات المتجددة.

المعرض الإيراني التخصصي الثاني في سورية ينطلق اليوم

درويش لـ«الوطن»: تعزيز الاقتصاد السوري- الإيراني

| الوطن

بيّن رئيس الغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة، فهد درويش، وجود سعي إلى زيادة التبادل التجاري بين سورية وإيران.

وأكد في تصريح لـ«الوطن» أن العلاقات التجارية مع إيران جيدة جداً لكن هناك معوقات تقف في وجه تطوير هذه العلاقات بين البلدين، وقال: ونسعى من خلال الملتقى المقرر إقامته اليوم والذي يأتي على هامش المعرض الإيراني التخصصي الثاني للجمهورية الإيرانية في سورية في مدينة المعارض بحضور وفد تجاري كبير لشركات كبيرة من إيران، وبحضور رئيس غرفة التجارة الإيرانية وفعاليات اقتصادية لعرض الفرص الاستثمارية الصناعية للقطاع العام والخاص للتشاركية في العديد من المشاريع المتعلقة بالمعات الطبية والأدوية وصناعة البناء والزراعة والنفط والغاز والملوماتية وصناعة السيارات والبنوك وغيرها، داعياً إلى ضرورة الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية وتطوير التعاون بين شركات القطاع الخاص في البلدين بهدف نقل اقتصاد البلدين إلى اقتصاد حديث ومتطور قادر على مواجهة الحصار الغربي الجائر.

درويش أكد أن هذا الملتقى تأسيسي للمؤتمر الاستثماري القادم المقرر إقامته في طهران بداية العام القادم، وقال: نحن نتطلع إلى تطوير علاقاتنا مع إيران وإبرام المزيد من الاتفاقيات والتبادل التجاري والاقتصادي والصناعي والأهم اليوم هو تطوير الاتفاقية السورية الإيرانية الموقعة عام ٢٠١١ وتذليل المعوقات دائماً لاسيما أننا نتعرض لظروف اقتصادية تعوق التطور الاقتصادي بسبب العقوبات الاقتصادية على البلدين إضافة إلى موضوع التمويل المالي والنقل والشحن وغيرها لنتجاوز ذلك ونطرح أفكاراً جديدة للحكومتين، مشيراً إلى أن هناك جلسات خلال الملتقى سوف تناقش قرار إحلال المستوردات وشرحه بشكل واضح على المستثمرين الإيرانيين إضافة إلى قانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ وشرحه وتوضيح ما يحمله من ميزات وحوافز وضمانات للمستثمرين عدا عن كون سورية فيها الكثير من الفرص الاستثمارية وبقطاعات عديدة مع طرح عدة مشاريع إعمارية وسياحية بحاجة إلى استثمار لتطويرها، مع الإشارة إلى أن وزارة الصناعة طرحت مشروعات استثمارات متنوعة بنحو ٣٨ فرصة استثمارية منها معامل متعثرة ومتضررة ومنها معامل جاهزة سوف يتم طرحها للاستثمار.

لا تصدير للحمضيات إلى العراق لارتفاع تكلفتها.. و٤ برادات فقط تصدّر إلى دول الخليج يومياً

قسومة لـ«الوطن»: نتوقع قراراً من مجلس الوزراء خلال جلسته غداً بدعم نقدي لمصدري الحمضيات

| رامز محفوظ

بين نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة لـ«الوطن»، أن أسعار ضمان الحمضيات هذا الموسم ضعيفة مثل الموسم الماضي رغم الكلفة المرتفعة، موضحاً أن كلفة كيلو الحمضيات للموسم الحالي يتراوح بين ٣٥٠ و٤٠٠ ليرة من أرض الإنتاج.

وقال: هذه الأرقام والأسعار لا تشجع المزارعين للاستمرار بزراعة الحمضيات وكان هناك تخوف بأن يلجأ المزارعون لزراعة أنواع أخرى ويقومون بقلع الحمضيات لذا قمنا كاتحاد مصدرين بإرسال كتاب إلى وزير الزراعة ووزير الاقتصاد بداية الشهر الحالي مع بداية الموسم من أجل إيجاد صيغة لدعم مصدر الحمضيات لتشجيعه على شراء الحمضيات من المزارعين.

ولفت إلى أنه من المتوقع أن يصدر قرار من مجلس الوزراء خلال جلسة غد بناء على توصية من اللجنة الاقتصادية بإعطاء دعم نقدي لمصدر الحمضيات ويتضمن إعطاء المصدر الذي سيشتري من بساتين الحمضيات الحاصلة على شهادة الاعتمادية ٣٠ ليرة عن كل كيلو والذي سيشتري من المزارعين والبساتين التي لا تشملها الاعتمادية ٢٠ ليرة عن كل كيلو، لافتاً إلى وجود تفهم واضح من الحكومة من أجل دعم تصدير الحمضيات.

وأشار إلى أنه ونتيجة قلة الأمطار هذا الموسم فحجم الحمضيات المنتجة صغير وليس كبيراً وفي حال لم تتساقط الأمطار بشكل جيد لن يكبر حجم الحمضيات ويصبح مذاقها حلواً.

وعن واقع تصدير الحمضيات إلى العراق ودول الخليج أوضح قسومة أنه لا تصدير للحمضيات إلى العراق بسبب ارتفاع تكلفتها، على حين أن ٤ برادات فقط محملة بالحمضيات من أصل ٣٠ براداً تذهب يومياً إلى دول الخليج وهذه الكمية قليلة جداً، مرجعاً سبب قلة تصدير الحمضيات لصغر حجم الحمضيات وإلى أنه ليس هناك رغبة بها من دول الخليج.

وأوضح أن العراق برر عدم قيامها باستيراد الحمضيات السورية لارتفاع أسعارها على عكس الحمضيات التركية والإيرانية التي تعتبر أرخص من السورية، لافتاً إلى أنه على حدود العراق ونتيجة للمناقلة من سيارة إلى أخرى ترتفع تكاليف المنتجات الزراعية المصدرة، وأكد أنه يجب أن يتم تشجيع تصدير الحمضيات من أجل رفع قيمة ضمان الحمضيات مستقبلاً وهذا الأمر ينشط المزارع وينعكس عليه إيجاباً.

وبيّن أن إنتاج سورية من الحمضيات في الموسم الحالي من المتوقع أن يكون ٧٧٠ ألف طن وفي الموسم الماضي كان بحدود ٧٠٠ ألف طن أما قبل الأزمة فقد كان إنتاجنا سنوياً بحدود ١,١٥٠ مليون طن، لافتاً إلى أن استهلاك سورية من الحمضيات سنوياً لا يتجاوز ٣٥٠ ألف طن وفي حال توقف التصدير سيتعرض للتلف.

وأكد أنه لا تأثير للتصدير على أسعار الحمضيات وأسعارها هذا الموسم منخفضة في الأسواق، لافتاً إلى أن أغلب الحمضيات هذا الموسم غير جيدة والمصدر لا يتشجع على شرائها وتصديرها باعتباره لا يحصل على قيمتها عند تصديرها وبعد تنشيط الصادرات وإعطاء الحكومة دعماً نقدياً للمصدر الذي يشتري الحمضيات بقيمة ٣٠ أو ٢٠ ليرة كما هو مقرر حينها سيحقق أرباحاً وستشجع على شراء الحمضيات وتصديرها.

السوريون يستقبلون سحب الدعم بالنكات

العكام: إلغاء الدعم بهذه الصورة يولّد الفساد والحكومة لم تتوصل بعد إلى معايير محددة

| محمد راكان مصطفى
هناء غانم

أثارت الدراسة الحكومية عن رفع الدعم عن شريحة من المواطنين موجة من التندر والسخرية بين أبناء المجتمع السوري، ومن النكات: سيتم إلغاء الدعم عن السمينين، وسيتم تطبيق ذلك بوضع ميزان أمام صالات السورية للتجارة، للتأكد من وزن مستحقي الدعم .. من يلبس حذاء أديداس لا يستحق الدعم.. تغيرت المفاهيم المدعوم صارت تعني المنتوف.

ومن النكات: المتزوج من سيدتين إحداهن مواليد ٢٠٠٠ وما بعد لن يشمله الدعم.. كل مين بيتحمم مرتين بالجمعة لا يستحق الدعم.. لا يستحق الدعم من يضحك مرتين في الشهر، وغيره الكثير والكثير من النكات.

عضو مجلس الشعب محمد خير العكام أكد أن الدراسة حول تحديد الشرائح التي يحق لها الدعم والتي لا تستحق، هي مجرد طرح وليست قراراً ستتم مناقشته مع الجهات المعنية، مبيناً أن الحكومة لم تتوصل إلى معايير واضحة بعد.

وقال: نحتاج معايير أكثر عمقاً وإمكانات أكبر للبدء بدراسة تحديد المعايير وهو أمر ليس بالسهل موضحاً أن المعايير الحالية غير مقبولة وبحاجة إلى دراسة لأن إلغاء الدعم بهذه الصورة هو أحد مولدات الفساد.

العكام رأى أنه ليس كل المحامين ولا كل الأطباء قادرين على الدفع خارج إطار الدعم وأنه ليس كل من يملك سيارة لا يستحق الدعم لأن السيارة أصبحت حقاً للمواطن في ظل واقع وسائل النقل المتردية في سورية، وأنه أصبحت في دول أخرى تعتبر من الأساسيات.

العكام أكد أنه مع معيار كل من يملك سيارة من الطراز الفخم لا يحتاج إلى الدعم مشدداً على ضرورة الوصول إلى معايير دقيقة لمعرفة من هو بحاجة إلى الدعم الحقيقي.

وأضاف: إن ما يقال حول سياسة الدعم بأنها أساسية ويجب أن تستمر، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن أي اقتصاد دولي يعتمد على دعم المنتجين أو دعم المستهلكين يشوه القرارات الاقتصادية السليمة، ولكننا في سورية غير قادرين على رفع الدعم.

وتابع قائلاً: إن هذه الدراسة ليست سياسة حديثة في سورية إلا أنها بحاجة إلى دراسة متعمقة أكثر علماً غير أنني مع تحديد وبدقة الفئات التي هي بحاجة إلى الدعم، فأنا مع رفع الدعم التدريجي لكن بشروط أن يكون هناك سياسة منهجة لرفع الرواتب والأجور لكي يصبح المواطن السوري لا يحتاج الدعم كلياً عندما يصبح دخله يغطي لتغطية كافة التكاليف المعيشية بالأسعار الحقيقية للسلع، وبما يقلل من حلقات الفساد علماً أننا في سورية غير قادرين على ذلك.

العكام رأى أن الحكومة غير قادرة على رفع الرواتب بنسبة ٥٠٠ بالمئة مثلاً لذلك نحتاج إلى دراسة وإلى سياسية منهجة لإعادة توزيع الدعم إلى مستحقيه بشكل فعلي ضمن معايير دقيقة، وذلك لابد أن يترافق مع زيادة الرواتب بشكل تدريجي لتقليل الفئات المستفيدة من الدعم ريثما يصبح اقتصادنا قوياً.

وقال: لا أريد أن أدافع عن الحكومة لكن فاتورة الدعم كبيرة الفاتورة الموجودة في موازنة ٢٠٢٢ وهي ٦ أضعاف كتلة الرواتب والأجور، الأمر الذي يؤكد أن سبب تدني الرواتب هي بسبب ارتفاع فاتورة الدعم، وأضاف: إن الدعم على القمح زاد من ٢٠٠٠,٤ مليار في حين أن كتلة الرواتب والأجور كلها ألف وخمسون ملياراً ودعم الكهرباء ٣,٥٠٠ مليارات ليرة، ودعم المشتقات النفطية ٢,٧٠٠ مليار لذلك لا يمكن أن تستمر الدولة بدفع هذه الأرقام المهولة للدعم وجزء منها يذهب إلى غير مستحقيه وفي الوقت نفسه يتقاضى المواطن السوري راتباً لا يكفيه أجور مواصلات، لذلك نحن مع الحكومة بالدعوة إلى إيجاد معايير لكن يجب أن تكون دقيقة لتوفير كتلة من الدعم والتوجه لزيادة الرواتب هو أمر غير ممكن على الأقل في المرحلة الراهنة.

العكام رأى أن كبار التجار وكبار الصناعيين ليسوا بحاجة إلى الدعم ومن دخله بالملايين لا يحتاجه أيضاً، وقال: لذلك علينا إيجاد آلية ومعايير لفرز من يستحق الدعم وأن آليته الحالية فيها تسرع وبحاجة إلى المزيد من الدراسة ضمن بيانات واضحة ترتكز على ضبط الفساد ونأمل أن نصل إلى أنه لا يوجد فساد في سورية وأن يتم التقليل من الهدر!!

بدوره عضو مجلس الشعب بسيم الناعمة قال: لا يحق للحكومة أن تصدر قرارات أو أي تعميم يأخذ صفة القرار من دون عرضه على مجلس الشعب ويعتبر هذا مخالفة للدستور، وأضاف: الشعب السوري متساوٍ بالحقوق والواجبات، والحكومة تصدر قرارات تنظيمها وتعليمات لتدوير عمل الوزارات، أما القرارات التي تمس الشأن العام وتمس شرائح المجتمع يجب أن تصدر بقانون بعد عرضه على مجلس الشعب وفق الأصول الدستورية.

من جانبه أكد الأكاديمي والدكتور الجامعي شفيق عريش لـ«الوطن» أن مبالغ الدعم التي تعلنها الحكومة للمواد غير صحيحة على الإطلاق ومبالغ فيها، وأنها تشمل الفرق بين كل الكلفة وسعر المبيع، كما أنه يغطي الهدر والفساد وتقادم أدوات الإنتاج «مصاف ومطاحن».

وقال: من الضروري أن يتم حساب الكلفة الحقيقية للمواد ومن ثم يتم حساب كتلة الدعم، كما أن كل ما تقدمه الحكومة من دعم للعائلة سنوياً هو ثلاث إلى أربع جرات غاز كحد أقصى، و٥٠ لتر مازوت للتدفئة، وبشكل وسطي نحو ٧٠٠ ربطة خبز، إضافة لبضعة كيلو غرامات من السكر والرز.

وأضاف: ووفقاً لتصريح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك فإن الفئة المستثناة من الدعم ستحصل على المواد بسعر الكلفة، حيث بيّن أن سعر التكلفة لجرة الغاز بـ٣٠ ألفاً.

كما أنه وفقاً لتصريحات رئيس الحكومة فإن تكلفة ربطة الخبز ١٢٠٠ ليرة، والتي يجهل كيف تم الوصول إليها.

كما أن دعم العائلة بـ٥٠ لتر مازوت، والتي وفقاً لتصريح وزير التموين لم يحصل عليها ٧٠ بالمئة من العوائل، ما يعني أن ٣٠ بالمئة من الأسر فقط حصلت على مخصصاتها، أي إن كل السوريين حصلوا على مازوت لمنازلهم بنحو ٥٠ مليون لتر وإذا ما احتسب سعر التكلفة والمقدر من الحكومة بـ١٧٠ والسعر الذي تباع به للمواطن والمقدر بـ٥٢٠ ليرة فإن الفرق نحو ١٢٠٠ ليرة ما يعني نحو ٥٠ مليار أي ما يشكل نحو واحد بالمئة من إجمالي قيمة الدعم المعلن من الحكومة والبالغ ٥٤٠٠ مليار ليرة.

وقال: إن تم تقسيم إجمالي الدعم البالغ ٥٤٠٠ مليار ليرة على العشرين مليون سوري، ما يعادل ٣,٥ ملايين أسرة، فإن حصة كل عائلة تقدر بالملايين، وهو ما لا يتوافق مع ما تقدمه الحكومة بشكل فعلي.

وأضاف: ويمكن قياس ذلك على باقي المواد المدعوم من الكهرباء والمواد المقننة.

وعن المعايير التي اتخذتها الحكومة في الشريحة التي سيتم رفع الدعم عنها قال: إن هذه المعايير غير دقيقة على الإطلاق والمقاييس التي تتبعها للاستثناء غير منطقية من البطاقة الإلكترونية بسبب إيصال الدعم لمستحقيه، وعطفاً على محضر اجتماع لجنة متابعة البرامج والسياسات الاقتصادية رقم ١/١٣١٥٧ تاريخ ٢٠٢١/١١/٧ بهذا البيان واستناداً لما تم الاتفاق عليه في اجتماع اللجنة الاقتصادية بجلسته رقم /٤٣/ تاريخ ٢٠٢١/١١/٨ حول أهمية ضرورة تنظيم عملية الدعم الحكومي وإيصاله لمستحقيه بناءً على معلومات وإعداد بيانات دقيقة.

يرجى الاطلاع والعمل على التنسيق مع للإحصاء بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الغذاء العالمي، حتى يتم تحديد من لا يستحق الدعم فعلاً، وحتى لا يظلم عوائل تستحق الدعم ويتم حرمانها.

بدوره قال الدكتور عمار يوسف لـ«الوطن»: إن هذا الإجراء التي تقوم به الحكومة هو اختراع لم يسبقنا إليه أحد.

ووصف يوسف الدعم الحكومي المقدم حالياً بالخلبي حيث إن الدعم الذي تحصل عليه العوائل شهرياً بسيط جداً ولا يستحق الذكر وإذا ما جزئ على الأفراد يصبح شبه معدوم.

واقترح يوسف، أن يتم إلغاء الدعم بشكل تام وأن يتم بالمقابل رفع رواتب الموظفين إلى مستويات تتيح لهم العيش بحياة كريمة، معتبراً أن راتب الموظف حالياً والمقدر بنحو ٧٠ ألف ليرة هو استغلال من الحكومة للموظف.

وتساءل يوسف أين تذهب أموال الضرائب والرسوم الجمركية التي أرهقت كاهل المواطن في ظل ارتفاع الأسعار الكبير للسلع والخدمات، وكيف تتوفر المواد في الأسواق السوداء وبكميات كبيرة في حين تجد الحكومة صعوبة في تقديمها بالسعر المدعوم لمستحقيها.

وكان رئيس اللجنة الاقتصادية وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل قد وجه كتاباً إلى وزير الاتصالات والتقانة، تضمن: إشارة إلى كتابكم بتاريخ ٢٠٢١/١١/٧ المعطوف على كتب وتوصيات اللجنة الاقتصادية وعلى ما نشر في مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٥ بخصوص الشرائح الميسورة التي يمكن استبعادها من البطاقة الإلكترونية بسبب إيصال الدعم لمستحقيه، وعطفاً على محضر اجتماع لجنة متابعة البرامج والسياسات الاقتصادية رقم ١/١٣١٥٧ تاريخ ٢٠٢١/١١/٧ بهذا البيان واستناداً لما تم الاتفاق عليه في اجتماع اللجنة الاقتصادية بجلسته رقم /٤٣/ تاريخ ٢٠٢١/١١/٨ حول أهمية ضرورة تنظيم عملية الدعم الحكومي وإيصاله لمستحقيه بناءً على معلومات وإعداد بيانات دقيقة.

يرجى الاطلاع والعمل على التنسيق مع الجهات المعنية لاستكمال بيانات الشرائح الميسورة التي سيتم استبعادها من الدعم كمرحلة أولى (كبار ومتوسطي المكلفين ضريبياً- كبار المساهمين الذين يملكون ٥ بالمئة أو أكثر في أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية- أصحاب ومؤسسي المصارف الخاصة والمالكين والمؤسسين للجامعات والمدارس والروضات والمعاهد الخاصة- المقاولين والمتعهدين من الفئات الثانية وما فوق- أعضاء غرف التجارة من الفئات الأولى والثانية والمصدرين- المستوردين والمخلصين الجمركيين- أصحاب السجلات السياحية ماعدا مهنة الأدلاء السياحيين والمهن التراثية- أصحاب المقاهي والكافتيريات سواء المصنفة سياحياً أم غير المصنفة - أصحاب المهن الحرة المسجلين لدى النقابات (أطباء اختصاصيين محاسبين قانونيين) ممن يمارسون المهنة منذ أكثر من عشر سنوات - أصحاب المشافي الخاصة والمراكز الطبية والمخابر ومراكز التجميل والمساهمين فيها - الصيادلة ممن يمارسون المهنة منذ أكثر من عشر سنوات ومستثمري الصيدليات- أصحاب المكاتب الهندسية والقانونية والمحاماة من غير العاملين في الدولة ويمارسون المهنة منذ أكثر من عشر سنوات- أصحاب المكاتب العقارية -الصياغ- مكاتب وشركات بيع وتأجير السيارات وتلك المحدثة منها وفق قانون الاستثمار- شركات النقل- وكلاء النقل البحري- أصحاب ومستثمري الكازيات والأفران الخاصة- مالكي السيارات السياحية التي سعة محركها ١٥,١ سم٣ وما فوق من موديل عام ٢٠٠٨ وما بعده- الأسرة التي تملك أكثر من سيارة- الحاصلين على بطاقة فيميه - المغتربين الذين مضى على مغادرتهم للبلاد أكثر من عام- العاملين في السفارات والقنصليات والمنظمات الدولية والشركات لأجنبية أو العربية التي تمارس نشاطاً في سورية ومن في حكمهم- مالكي ومستثمري مراكز تعليم قيادة السيارات- أصحاب مراكز الفحص الفني للآليات- مالكي أكثر من منزل في المحافظة نفسها ومالكي العقارات في المناطق من أعلى شريحة سعرية وفق التقييم العقاري).

وطلب التنسيق مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي المكلفة وضع مصفوفة تتضمن برنامجاً زمنياً لاستبعاد شرائح أخرى من الدعم وفق تقدم عملية الإصلاح الاقتصادي وصولاً إلى مرحلة الاكتفاء بدعم العاطلين عن العمل والشرائح الاجتماعية الهشة اقتصادياً والمواطنين الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى للرواتب والأجور من خلال شبكات الأمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية.

على أن يتم موافاة أمانة سر اللجنة الاقتصادية بالنتائج تمهيداً لإعادة العرض للنظر وإقرار اللازم بهذا الشأن.

العكام
كتلة الدعم تعادل ستة أضعاف الرواتب

عربش
مبالغ الدعم التي تعلنها الحكومة غير صحيحة ومبالغ فيها

يوسف
اختراع لم يسبقنا إليه أحد.. قسم من الدعم «خلبي»

نكات اليوم: المتزوجون من سيدتين أحداهن مواليد ٢٠٠٠ لا يستحق الدعم- السمين لا يستحق الدعم.. والميزان على أبواب صالات «السورية»